OIC/ICFM-33/2006/PAL/SG.REP

تقرير الأمين العام
بشأن
قضية فلسطين والقدس الشريف
والنزاع العربي الإسرائيلي

مقدم إلـى
الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية
باكو، جمهورية أذربيجان

23 – 25 جمادى الأولى **1427** هـ
(الموافق **19 – 21** يونيو **2006**م)

تقرير الأمين العام

بشأن

قضية فلسطين والقدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي

يغطي هذا التقرير الأنشطة والتطورات التي حصلت فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية حتى شهر مارس 2006م.

شهدت القضية الفلسطينية تطورات هامة في الفترة الأخيرة وذلك بعد إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وما تلاها من ردود أفعال، إضافة إلى استمرار إسرائيل في اعتداءاتها ضد الشعب الفلسطيني. والتقرير التالي يوجز هذه التطورات:

<u>الانتخابات التشريعية</u> الفلسطينية:

جاءت الانتخابات التشريعية الفلسطينية كأبرز التطورات على الساحة الفلسطينية. ومن دون شك أن الانتخابات تمت بشفافية وفي جو ديمقراطي هادئ وبمراقبة دولية واسعة، حيث شاركت منظمة المؤتمر الإسلامي بوفد لمراقبة الانتخابات بمندوبين، وكانت نتائج الانتخابات فوز حركة حماس ب 74 مقعداً وفتح ب 45 مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي البالغة 132.

لقد تصرفت السلطة والحزب الحاكم فتح بمسؤولية عالية بالتعامل مع نتائج الانتخابات، وقام الرئيس محمود عباس بتكليف إسماعيل هنية من حماس بتشكيل الحكومة. ولاشك أن هذا التغيير أحدث ردود فعل دولية وسيكون له انعكاساته وتأثيراته المستقبلية. ونأمل أن يستمر التعاون بين الحكومة الجديدة ورئيس السلطة محمود عباس لما فيه خير ومصلحة الشعب الفلسطيني.

وقد قام الأمين العام بتوجيه رسالة تهنئة للرئيس محمود عباس بمناسبة نجاح الانتخابات الديمقراطية والأسلوب الحضاري والشفافية التي شهد لها العالم أجمع، وكذلك أصدر بياناً بهذا الصدد هنأ فيه الحركة على كسبها الديمقراطي ودعاها إلى انتهاج الواقعية في التعامل مع دواعي السياسية الدولية بما يخدم الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني.

<u>الانتهاكات الإسرائيلية</u>:

واصلت إسرائيل تنفيذ اعتداءاتها على مختلف المناطق الفلسطينية حيث استمرت قواتها بتنفيذ عمليات الاغتيال المتعمد والتي راح ضحيتها العشرات من المواطنين الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد ترافق ذلك مع عمليات اقتحام وتوغل قام بها جيش الاحتلال الإسرائيلي في مختلف المدن والقرى الفلسطينية. إلى جانب ذلك استمرت إسرائيل في فرض حصار خانق حول الأراضي الفلسطينية التي قطعت أوصالها بمئات الحواجز العسكرية ومنعت تنقل المواطنين وعطلت حركة البضائع بين مختلف مناطقها.

المخاطر الإنسانية الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية:

طرأت حالة تدهور حاد على الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية منذ الانتخابات الفلسطينية وذلك بسبب الإجراءات الإسرائيلية شديدة الوطأة على حياة الفلسطينيين. ويمكن إيجاز الإجراءات الإسرائيلية والمخاطر الإنسانية الناجمة عنها في النقاط التالية:

- أغلقت إسرائيل معبر المنطار وهو المعبر الوحيد المستخدم لاستيراد وتصدير البضائع والمؤن الإنسانية من وإلى قطاع غزة. وقد ألحق إغلاقه خسائر بلغت أكثر من عشرة ملايين دولار.
- ارتفع عدد الشهداء والجرحى الفلسطينيين بشكل ملحوظ في الأراضي الفلسطينية خلال الأشهر التي تلت الانتخابات التشريعية.
- أظهرت التقارير الفلسطينية المختلفة أن أربعة آلاف فلسطيني سقطوا منذ بداية الانتفاضة في 28 سبتمبر 2000، وأن 35 ألفاً آخرين تمّ اعتقالهم خلال نفس الفترة. وقد ارتفع عدد الأطفال المعتقلين في السجون الإسرائيلية إلى 360 خلال شهر فبراير/شباط الماضي مما يشكل ارتفاعاً بنسبة 13% مقارنة مع ديسمبر/ كانون الثاني الماضي.

- أفاد تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية أن ارتفاعاً بنسبة 25% قد طرأ على عدد الحواجز الإسرائيلية التي تقطع أوصال الأراضي الفلسطينية حيث وصل عدد الحواجز

خلال شهر فبراير/شباط إلى 471 في حين كان عدد هذه الحواجز 376 خلال شهر أغسطس/آب من العام المنصرم.

- شرعت إسرائيل في توسيع خطة فصل لشبكة الطرق الفلسطينية وذلك بمنع سفر المركبات الفلسطينية على الطرقات التي يستخدمها المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية. وتشمل هذه الخطة مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية لإقامة طرق وجسور وأنفاق عليها، وكذلك إقامة حواجز على الطرق لمنع الفلسطينيين من استخدامها.

وقد شكلت الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة بما فيها عدم تحويل عائدات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية، وما رافقها من تهديد بقطع المساعدات عن الفلسطينيين، خطراً على الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية حيث توقع تقرير الأمم المتحدة سابق الذكر أن قطع المساعدات والإجراءات الإسرائيلية يمكن أن يلحق خسائر فادحة في مختلف جوانب الحياة في فلسطين:

1 - تدهور في تقديم الخدمات إذا توقفت السلطة الوطنية الفلسطينية عن دفع الرواتب الشهرية، حيث تعتبر السلطة هي المشغل الأكبر في فلسطين إذ يبلغ عدد من يتقاضون رواتب من الخزينة الفلسطينية حوالي 152 ألفا منهم 11 ألف في القطاع الصحي و 29 ألف في قطاع التربية و 73 ألف في الأجهزة الأمنية. إن عدم دفع الرواتب لهؤلاء سيؤدي إلى عدم مقدرة فئات واسعة في المجتمع الفلسطيني على تلقي الخدمات الأساسية في التعليم والصحة. ومما يجدر ذكره أن وزارة الصحة الفلسطينية قد أصدرت مناشدة لتوفير 4ر5 مليون دولار كل شهر من أجل مواجهة الحاجات الصحية الأساسية في فلسطين لتطعيم الأطفال وتوفير الأدوية وغيرها من الاحتياجات الماسة.

2 - <u>الفقر المتصاعد</u>:

من المتوقع ارتفاع نسبة الفقر التي تصل الآن إلى 64% في حال عدم تمكن السلطة الفلسطينية من دفع رواتب الموظفين. وتشكل نسبة الموظفين العاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية 37% من مجمل العاملين في قطاع غزة و 14% من

مجمل العاملين في الضفة الغربية. ويصل عدد الفلسطينيين الذين يعتمدون بشكل مباشر على رواتب السلطة الوطنية الفلسطينية إلى 942 ألف فلسطيني أي 25% من مجمل السكان. وسوف تزداد نسبة الفقر في المجتمع كلما ازداد اعتماد العائلة الموسعة على راتب موظف السلطة. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص الفلسطيني قد أصيب بأضرار بالغة نتيجة للإجراءات الإسرائيلية الأمر الذي يجعله غير مؤهل لاستيعاب العاطلين عن العمل. وبالتالي تزداد حاجة الفلسطينيين إلى الدعم الدولي حيث يتلقى 1,4 مليون فلسطيني (أكثر من ثلث الفلسطينيين) مساعدات غذائية من وكالات إغاثة دولية.

<u>فصل منطقة غور الأردن عن باقي الضفة الغربية</u>:

كُشِفَ النقاب مؤخراً عن أن إسرائيل استكملت فصل الجزء الشرقي من الضفة الغربية عن باقي أنحاء الضفة وحظرت على مليوني مواطن فلسطيني دخول هذه المنطقة التي تبتلع ثلث مساحة الضفة الغربية وتضم منطقة الغور وشواطئ البحر الميت والسفوح الشرقية لسلسة جبال الضفة الغربية. واعتبرت مصادر عديدة هذه العملية بمثابة عملية فصل جديدة في الضفة الغربية. وقد حاولت إسرائيل الادعاء أن خطة فصل الغور يتم تنفيذها لأسباب أمنية في حين أن الواضح والمؤكد هو أن الخطة الإسرائيلية تسعى إلى منع قيام الدولة الفلسطينية المترابطة جغرافياً والقابلة للحياة. فعملية الفصل تؤدي إلى الاستيلاء على حوالي ثلث أراضي الضفة الغربية، عدا عن كون هذه المنطقة تمثل سلة الغذاء الفلسطينية بسبب وجود الزراعة فيها وأيضاً تمثل أحد أهم مصادر المياه في الضفة الغربية. وتشكل منطقة غور الأردن إحدى المناطق التي يمكن إقامة مدن جديدة فيها لاستيعاب الزيادة السكانية الفلسطينية.

خطة الفصل أحادية الجانب :

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بالوكالة عن عزمه القيام بخطة فصل أحادية الجانب في الضفة الغربية المحتلة في حال فوزه في الانتخابات القادمة. وتقوم هذه الخطة على سلسلة من الخطوات الأحادية الجانب بشكل يفرض فصلاً تاماً بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبشكل يتلاءم ومخططات إسرائيل الاستيطانية. وتشمل هذه الخطة فصل كافة الخدمات عن قطاع غزة ومنع انتقال الفلسطينيين بين الضفة والقطاع ومنع العمالة الفلسطينية من دخول إسرائيل. أما في الضفة الغربية فإن خطة الفصل تسعى إلى تشديد السيطرة الإسرائيلية على نقاط استراتيجية على المرتفعات الجبلية وعلى حزام غور الأردن الذي يمتد من جنوب البحر الميت حتى بحيرة طبريا. وفي نفس الوقت يمكن أن يتم نقل عدد من المستوطنات غير المهمة ويتم تحديد الاستيطان بناء على معايير طبوغرافية عدة منها السيطرة على مصادر المياه.

وتهدف الخطة بشكل واضح إلى رسم حدود على أساس ديمغرافي تحافظ على أغلبية يهودية وفي نفس الوقت يتم إخراج خارطة الطريق بشكل كامل من التداول وتصبح خطة الفصل الإسرائيلية هي الأساس لأي تحرك دولي من أجل فرض حدود تحرم الفلسطينيين من حقوقهم في إقامة دولتهم المستقلة المتواصلة جغرافياً حسب ماورد في خارطة الطريق، والسيطرة الكاملة على القدس ومنطقة الأغوار، وتعزيز المستوطنات الكبيرة في مرتفعات الضفة الغربية.

وفي هذا الإطار اتخذت إسرائيل إجراءات تهدف إلى عزل مدينة القدس ومحيطها بإعلانها يوم 2006/3/26 معبر قلنديا معبر حدود دولي، والذي يشكل تصعيداً خطيراً يستوجب العمل مع الأطراف الدولية والمجتمع الدولي لرفض هذا الإجراء الإسرائيلي من جانب واحد، وخرقاً لقرارات الشرعية الدولية وللقانون الدولي ولخطة خارطة الطريق.

الجدار والاستيطان:

واصلت إسرائيل بناء جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث يقوم جيش الاحتلال الإسرائيلي ببناء مقاطع جديدة من الجدار في محافظات القدس ورام

الله وبيت لحم والخليل في الضفة الغربية. ويحول الجدار دون تنقل الفلسطينيين الذين عليهم عبور بوابات خاصة أقامتها إسرائيل على مداخل المدن والقرى الفلسطينية الأمر الذي حوّل هذه المناطق إلى غيتوات معزولة.

وعلى صعيد النشاطات الاستيطانية فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية في مناطق مختلفة في الضفة الغربية لإقامة طرق للمستوطنين ولبناء مقاطع من جدار الفصل العنصري، وفي نفس الوقت تستمر إسرائيل في نشاطها الاستيطاني خاصة بناء منازل جديدة في مستوطنة معاليه أدوميم شرقي مدينة القدس المحتلة.

وقد كشفت تقارير عديدة عن زيادة عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية خلال العام المنصرم حيث أصبح عددهم حوالي 254 ألفاً يعيشون في 121 مستوطنة في الضفة الغربية، إضافة إلى ربع مليون مستوطن يعيشون في مدينة القدس الشرقية المحتلة.

وكشفت التقارير أيضاً أن مقابل 9 آلاف مستوطن تم إخلاؤهم من قطاع غزة جلبت إسرائيل أكثر من 10 آلاف وأسكنتهم في مستوطنات في الضفة الغربية خلال الأشهر القليلة الماضية، كما أنهت إسرائيل بناء أكثر من ألف وحدة سكنية جديدة عام 2005 وذلك بارتفاع بنسبة 27% مقارنة مع العام 2004. وصرح أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي بالوكالة بأنه في حال فوز حزبه (كاديما) في الانتخابات سيقوم ببناء 3500 وحدة سكنية في المنطقة الواقعة بين مستوطنة معاليه أودميم ومدينة القدس المحتلة.

<u>مدينة القدس الشريف</u>:

واصلت إسرائيل عزلها لمدينة القدس المحتلة عبر الحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري. وقد أكملت إسرائيل مع بداية شهر مارس/آذار عزل مدينة القدس كلياً عن باقي الضفة الغربية المحتلة حيث تم تحويل حاجز الزعيم الواقع شرقي المدينة المقدسة إلى معبر يضم عدة مسارب ونقاط تفتيش. وبذا تكون إسرائيل أتمت بناء 11 معبراً محيطاً بمدينة القدس تعزل ورائها مجموعة من القرى التابعة للمدينة.

وبموازاة عمليات عزل القدس عن محيطها الفلسطيني واصلت إسرائيل سعيها لربط التجمعات الاستيطانية اليهودية مع القدس باستخدام شبكة أنفاق وشوارع وسكك حديد. وضمن هذا السعي وقعت إسرائيل اتفاقاً مع شركتين فرنسيتين هما كونيكس والستوم لإنشاء شبكة قطارات خفيفة (مترو) لربط مستوطنات جيلو وفسجات زئيف ومعاليه أدوميم في الضفة الغربية بالقدس، مما يشكل خرقاً لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي.

وتواصل إسرائيل الضغوط على سكان القدس لإجبارهم على مغادرة المدينة حيث استمرت بعمليات هدم المنازل ورصدت مؤخراً مبلغ 600 ألف دولار لهدم منازل يملكها فلسطينيون. كما تواصل إسرائيل سياسة تهويد المدينة المقدسة، ولابد في هذا الصدد من تنفيذ قرارات القمة بتعزيز صمود أهل القدس والحفاظ على المقدسات وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك. ولذلك ندعو الدول الأعضاء لتفعيل ما ورد في البيان الختامي حول دعم وقفية صندوق القدس.

الجولان السوري المحتلة:

تواصل إسرائيل احتلالها للجولان السوري وتعزيز الاستيطان في الجولان السوري المحتل، كما تواصل رفضها للمبادرات الدولية لاستئناف المفاوضات في الوقت الذي أبدت سوريا استعدادها لاستئناف المفاوضات لتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وقد اتخذت الجمهورية العربية السورية خطوة إضافية في دعم صمود المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل وذلك بشراء محاصيلهم من التفاح بالتنسيق مع الصليب الأحمر الدولي وقوات حفظ السلام الدولية.

الأراضي اللبنانية المحتلة :

لازالت إسرائيل تحتل مزارع شبعا اللبنانية وترفض إطلاق سراح من تبقى من المعتقلين والأسرى اللبنانيين في سجونها. كما تواصل اعتداءاتها على الأراضي والأجواء

اللبنانية، حيث تقوم بقصف القرى والبلدات اللبنانية المحاذية لمناطق مزارع شبعا المحتلة بالطائرات والصواريخ تحت ذريعة منع المقاومة من مهاجمة مواقع الاحتلال في الأراضي اللبنانية المحتلة، وتمتنع إسرائيل عن تسليم الخرائط الخاصة بالألغام التي زرعتها في الأراضي اللبنانية المحتلة التي كانت تحتلها إسرائيل سابقاً والتي تشكل خطراً على حياة المواطنين اللبنانيين وتمنعهم من ممارسة أعمالهم الطبيعية.

<u>جهود الأمانة العامة</u>:

- **أكد الأمين العام أثناء لقاءاته مع المسؤولين الدوليين على ضرورة احترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني، وطالب بالاستمرار في تقديم الدعم للشعب الفلسطيني.**
- **شاركت الأمانة العامة بوفد لمراقبة الانتخابات التشريعية الفلسطينية وقدم الوفد تقريراً أشاد فيه بنزاهة الانتخابات.**
- **قام الأمين العام بتوجيه رسالة تهنئة إلى الرئيس محمود عباس والشعب الفلسطيني بنجاح الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وأصدر بياناً صحفياً دعا فيه حماس إلى التعامل بواقعية مع دواعي السياسة الدولية لما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني.**
- **أصدر الأمين العام عدة بيانات رسمية بالإضافة إلى تصريحات صحفية أدان فيها مواصلة إسرائيل عدوانها على الشعب الفلسطيني وعدم احترامها لقرارات الشرعية الدولية، وعدم التزامها بتنفيذ استحقاقات خارطة الطريق، وأكد أن إحلال سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967 وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.**
- **شارك الأمين العام في لقاءات الوفد الوزاري الإسلامي الذي انبثق عن المؤتمر الوزاري الثاني والثلاثين بخصوص القدس مع أطراف اللجنة الرباعية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر الماضي حيث عقد لقاءات مع كل من الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان، والسيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، وخافيير سولانا، الممثل الأعلى للشؤون السياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، وجرى التأكيد في اللقاءات على أن القدس قضية مركزية للأمة**

الإسلامية، وطالب الوفد بالعمل على وقف الانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تهويدها وتغيير معالمها.

- عقد الأمين العام اجتماعا في مقر الأمانة العامة بتاريخ 13 فبراير مع السيد خافيير سولانا، المنسق الأعلى للشؤون السياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، وأكد له ضرورة احترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني، وضرورة استمرار الاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدات للفلسطينيين.

- عقد الأمين العام اجتماعاً بتاريخ 8 مارس مع السيد جاك سترو، وزير خارجية بريطانيا، في لندن وبحث معه تطورات القضية الفلسطينية عقب الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وأكد على ضرورة احترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني، وضرورة استمرار تقديم المساعدات له.

- في إطار تنفيذ برنامج العمل العشري الذي أقرته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة، شرعت الأمانة العامة بالاتصالات الأولية مع البنك الإسلامي للتنمية ومع السلطة الوطنية الفلسطينية لاتخاذ الخطوات الأولى لتنفيذ القرار الخاص بإنشاء جامعة الأقصى في القدس.

- ناقش الاجتماع التنسيقي للمؤسسات المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في جدة يوم 5 مارس/آذار 2006 تنفيذ قرار القمة بإنشاء جامعة الأقصى وكذلك قيام إرسيكا بتنفيذ مشاريع للحفاظ على الهوية الإسلامية لمدينة القدس.

- استقبل الأمين العام بتاريخ 14 مارس/آذار 2006 وفد حركة حماس برئاسة خالد مشعل وتبادلوا الآراء بخصوص تطورات القضية الفلسطينية خاصة بعد الانتخابات التشريعية، ودعا الأمين العام حماس التعامل بواقعية مع الضرورات السياسية الدولية بغية الحفاظ على أمن ومكتسبات الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية.

- أصدر الأمين العام بتاريخ 14 مارس/آذار 2006 بياناً يدين الهجوم واقتحام سجن أريحا وقتل عدد 3 وجرح العشرات واعتقال سعدات ورفاقه، خرقاً فاضحاً للقانون

الـدولي الإنسـاني وللاتفـاق الموقـع، وحمّـل بريطانيـا وأمريكـا المسـؤولية وطالـب المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل للإفراج عن المعتقلين وتسليمهم إلى السلطة.

- استقبل الأمين العام بتاريخ 19 مارس/آذار 2006 السفير تري رود لارسن، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، وبحث معه عدة مواضيع كان من بينها الأوضاع في فلسطين.

- في كل الاتصالات على المستويين الرفيع والفني، أكد الأمين العام على موقف منظمة المؤتمر الإسلامي الداعم للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وطالب باستمرار دعم الشعب الفلسطيني وعدم قطع المساعدات الدولية عنه.

- ناشد الأمين العام دول العالم الإسلامي ومؤسسات المجتمع المدني إلى تقديم العون المادي والغذائي العاجل لأبناء الشعب الفلسطيني المحاصر لمواجهة الحصار المالي والاقتصادي الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وناشد المجتمع الدولي التدخل الفوري لوقف هذه الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية وإدانتها باعتبارها ممارسات محرمة دولياً.

- أعرب الأمين العام عن بالغ قلقه جراء إعلان إسرائيل معبر قلنديا في الأراضي الفلسطينية معبر حدود دولي والذي يهدف إلى عزل مدينة القدس ومحيطها واعتبارها ضمن الحدود التي رسمتها إسرائيل من جانب واحد. واعتبر هذا الإجراء تصعيداً خطيراً يهدد الأمن والسلام العالمي ويبعد أي فرص لتحقيق سلام في منطقة الشرق الأوسط، ودعا إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتطبيق خارطة الطريق التي تؤكد قيام دولة فلسطين على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية كوسيلة وحيدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

- استقبل الأمين العام بتاريخ 19 أبريل/نيسان 2006 الدكتور محمود الزهار وزير الشؤون الخارجية في السلطة الوطنية الفلسطينية، وبحث معه الأوضاع في فلسطين وسبل مساندة الشعب الفلسطيني.

- **شاركت الأمانة العامة في مؤتمر لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التابعة للأمم المتحدة الذي انعقد في القاهرة يومي 26 و 27 أبريل/نسيان 2006 تحت عنوان " مساعدة الشعب الفلسطيني".**

يقدم هذا التقرير إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية للنظر فيه واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنه.

– – –

<toika-pal-rep(pal-06)>ja